

# **Responsabilité des dirigeants de société anonyme : absence de préjudice personnel et rejet de l'action en responsabilité (Cass. com. 2007)**

Identification			
<b>Ref</b> 19400	<b>Juridiction</b> Cour de cassation	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Rabat	<b>N° de décision</b> 749
<b>Date de décision</b> 04/07/2007	<b>N° de dossier</b> 1513/2003	<b>Type de décision</b> Arrêt	<b>Chambre</b> Commerciale
Abstract			
<b>Thème</b> Organes de Gestion, Sociétés		<b>Mots clés</b> Société anonyme, Actionnaire, Commercial, Compétence du juge, Erreurs de gestion, Expertise comptable, Faute de gestion, Action en responsabilité, Gestion bancaire, Préjudice personnel, Provisionnement des créances douteuses, Règles comptables, Règles de prudence, Rejet du pourvoi, Responsabilité des dirigeants, Motivation suffisante, Absence de préjudice	
<b>Base légale</b> Article(s) : 352 - Dahir n° 1-96-124 du 14 rabii II 1417 (30 août 1996) portant promulgation de la loi n° 17-95 relative aux sociétés anonymes Article(s) : 28 - Dahir n° 1-93-147 du 15 moharrem 1414 (6 juillet 1993) portant promulgation de la loi n° 6-93 relative à l'exercice de l'activité des établissements de crédit et à leur contrôle Article(s) : 5 - 7 - 11 - Dahir n° 1-92-138 du 30 jomada II 1413 (25 décembre 1992) portant promulgation de la loi n° 9-88 relative aux obligations comptables des commerçants		<b>Source</b> Revue : Revue de la Cour Suprême مجلة قضاء المجلس الأعلى	

## Résumé en français

Dans un litige relatif à la responsabilité des dirigeants d'une société anonyme, la Cour suprême a rejeté le pourvoi contre un arrêt de la cour d'appel confirmant le rejet d'une action en responsabilité intentée par un actionnaire. Ce dernier reprochait aux dirigeants des erreurs de gestion ayant causé une dépréciation de sa participation, invoquant notamment le non-respect des règles comptables, l'absence de provisionnement de créances douteuses entre 1993 et 1995, la présentation de résultats erronés et la distribution de dividendes fictifs. Il contestait également la délégation aux experts judiciaires de l'appréciation des erreurs de gestion, soutenant que cette question relevait de la compétence exclusive du juge.

La Cour a rappelé que, conformément à l'article 352 de la loi n° 17/95 relative aux sociétés anonymes, l'action en responsabilité des actionnaires contre les dirigeants nécessite la démonstration d'un préjudice personnel existant lors de l'introduction de l'action et persistant jusqu'à la décision judiciaire. Le tribunal de première instance, après avoir ordonné une expertise comptable pour vérifier les allégations

d'erreurs, a conclu, sur la base des conclusions des experts, à l'absence de préjudice, les actions du demandeur ayant retrouvé leur valeur avant la fusion de la société. La cour d'appel a confirmé cette décision, estimant que l'expertise n'avait pas établi d'erreur engageant la responsabilité des dirigeants et que la gestion de la société était conforme aux pratiques habituelles.

La Cour suprême a jugé que l'arrêt attaqué, suffisamment motivé, n'avait pas méconnu l'article 352 précité en constatant l'absence de préjudice et en excluant implicitement les prétendues erreurs de gestion. Elle a écarté les griefs relatifs à la violation des règles de prudence et de provisionnement, notamment celles prévues par le dahir du 06/07/1993 et la loi n° 9/88, pour irrecevabilité, faute de préciser en quoi l'arrêt était fautif. Le pourvoi a ainsi été rejeté, entérinant le rejet de la demande.

## Résumé en arabe

شركة المساهمة - مسؤولية المتصرف وأعضاء مجلس الإدارة - ممارسة دعوى رجوع الشركاء على المسيرين. متصرفو شركات المساهمة وأعضاء مجلس إدارتها أو رقابتها، يعدون مسؤولين إما فرادى أو متضامنين حسب كل حالة، تجاه الشركة أو الأغيار، عن الأخطاء التي يرتكبونها في التسيير، وخولت المادة 352 من قانون شركة المساهمة للمتضررين حق توكيل من يباشر حقوقهم أمام المحكمة.

لممارسة دعاوى رجوع الشركة أو المساهمين على المسيرين المتصرفين، يتعين أن يلحق بالمدعي ضرر شخصي يكون قائما وقت تسجيل الدعوى ويستمر لحين البت في النزاع، عملا بما يستخلص من نص المادة 352 من القانون المذكور.

## Texte intégral

القرار عدد: 749، المؤرخ في: 04/07/2007، الملف التجاري عدد: 1513/2003

باسم جلاله الملك

إن المجلس الأعلى

وبعد المداولة طبقا للقانون

حيث يستفاد من وثائق الملف ومن القرار المطعون فيه الصادر عن استئنافية البيضاء بتاريخ 19/5/2003 في الملف عدد 419/01 ، أن السيد توفيق (ح.) تقدم بمقال لدى ابتدائية أنفا بتاريخ 10/12/96 يعرض فيه أنه مساهم في شركة الاتحاد البنكي الاسباني بنسبة تفوق من رأسمالها إذ يملك 88233 سهما حسب شهادة الاكتتاب، وقد كاتب السيد رئيس الإداري المدعو « ماص » بواسطة كتاب مؤرخ في 20/6/96 يطلب منه إعطاء بيانات حول مجموعة من النقاط التي تهم تسيير البنك غير أنه لم يتوصل بأي رد فاضطر إلى مكاتبة السيد ماص الذي هو في نفس الوقت المتصرف المنتدب لبنك ب ب ف الإسباني المساهم الرئيسي في أونيبان وذلك بواسطة كتاب مؤرخ في 23/06/96 فتوصل بجواب بتاريخ 22/07/96 يتضمن أن كتابه قد عرض على السيد ماص من أجل إجابته على تساؤلاته وأنه بعد مرور

سنة ونصف على طلبه لمعلومات وبيانات تهم رأسماله وقيمة مساهمته، لم يحصل على هذه المعلومات التي يجب على مسيري الشركة إفادة الشركاء بها، باعتبارهم وكلاء عنهم في تسيير المال المشترك، وأنه عاين أن الرأسمال الذي وظفه في البنك اخذ يفقد قيمته منذ أن بدأ تسيير البنك من طرف مجموعة ب ب ف وفي السنوات الأخيرة ابتداء من سنة 94 عرفت المدعى سوء تسيير ولم تحقق أرباحا وعرف سهمها انخفاضا بنسبة النصف إذ وصلت الخسائر في هذه السنة (44014 مليون درهم) وفي سنة 95 (27201 مليون درهم) ملتصا التصريح بمسؤولية المدعي عليهم متضامنين عن النتائج السيئة التي عرفها بنك أو نبيان وتمهيدا بإجراء خبرة قصد تقييم الخسائر التي عرفت مساهمته والربح الذي فاته عن سنوات 93 و94 و95 و96، فأصدرت المحكمة حكما تمهيدا قضى بالإشهاد على تنازل المدعى عن دعواه في مواجهة السادة، عبد الخالق الطريس، والمنصور نجاعي وعبد القادر الزريني وبإجراء خبرة حسابية ثم قضت برفض الطلب، وبعد استئناف المدعي للحكمين التمهيدي والقطعي أصدرت المحكمة الاستئنافية قرارها بتأييد الحكم المستأنف وهو القرار المطعون فيه.

في شأن الوسيلة الثانية والفرع الأول من الوسيلة الأولى والوجه الثاني من الفرع الثاني من الوسيلة الأولى،

حيث ينعى الطاعن على القرار خرق القانون الداخلي بخرق مقتضيات الفصل 59 ق.م.م، وخرق الفصل 7 من القانون المنظم للضريبة على الشركات ونقصان التعليل الموازي لانعدامه، بدعوى أنه طعن في الحكم التمهيدي بمناسبة استئنائه للحكم القطعي تمشيا مع مقتضيات الفصل 140 ق.م.م، والقرار لم يرد على استئنائه والوسائل المعتمدة فيه مما يجعله يتبنى الحكم الابتدائي وهو ما يجعله خارقا للقانون إذ أخذ على الحكم التمهيدي كونه ترك للخبرات مهمة القول بما إذا ارتكب المسيرين أخطاء في التسيير وهل نتج عنها ضرر وإذا كان بالإمكان أن تترك المحكمة للخبراء البحث في الضرر وتقييمه فإنه يبقى من اختصاصها البت في الأخطاء المنسوبة للمسيرين لارتباط هذه الأخطاء بمقتضيات قانونية تنظم وتحدد تسيير الشركات التي تقول المحكمة كلمتها فيها وعلى أساس ذلك ترتب مسؤولية المسيرين، إلا أن القرار لم يجب عن دفعه خاصة الجانب القانوني الذي بت فيه الخبراء واكتفت محكمة الاستئناف بالقول أن الخبرة المنجزة كانت متكاملة من الناحية التقنية، وأنه تبين للخبراء انعدام الخطأ الموجب للمسؤولية في حين أن القول بوجود خطأ من عدمه مسألة قانونية موكول للمحكمة البت فيها وأن الحكم التمهيدي ترك مسؤولية البت في الخطأ للخبراء عندما جعل من مهامهم القول بما إذا كانت المصاريف قد أثرت على السير العام للشركة وشكلت إخلالا بالطريقة العادية لتسيير مرفق بنكي وتحديد الإخلال بدقة وفي حين كذلك أنه أتى بالدليل على الإخلالات وأخطاء التسيير وخرق القانون المنظم لمرفق بنكي ولقانون شركات المساهمة من طرف المسيرين والتمس البت في تلك الحجج وقول المحكمة كلمتها في الأخطاء المنسوبة للمسيرين وإن اقتضى الحال أن تطلب من الخبراء التأكد من جوانبها الواقعية والتقنية وإن ترك قضاء الدرجة الأولى والثانية للخبراء البحث في ارتكاب المسيرين لأخطاء فهي نقط قانونية تخرج عن نطاق مهام الخبراء، لأنها تمس بعدة مجالات أولا عدم احترام قواعد المحاسبة التي تقتضي استقلالية كل سنة مالية كما نص على ذلك ظهير 25/12/92 المعتبر بمثابة قانون يحدد وينظم القواعد المحاسبية للتجار، وعدم احترام ذلك أدى لتراكم الديون المشكوك فيها، وعدم اعتبارها واحتسابها عند نهاية كل سنة، وبالتالي تقديم حسابات مغلوطة وتضليل المساهمين، وتوزيع أرباح وهمية عليهم ودفعهم للاكتتاب في عمليات رفع رأسمال الشركة وثانيا، عدم احترام قواعد الاحتراس التي ينص القانون البنكي على ضرورة احترامها وضرورة تمويل الديون المتعلقة كما نظمها ظهير 06/07/93 المنظم لعمل الأبنك ودوريات بنك المغرب وقد ثبت أن المسيرين لم يحترموا تلك القواعد من خلال خبرة قضائية أنجزها السيد بنوديز وثالثا تقديم نتائج مغلوطة وتوزيع أرباح وهمية غدا ابتداء من سنة 1992 اقترح المجلس الإداري توزيع أرباح استنادا لمحاسبة مغلوطة ومضللة كما أكدت ذلك خبرة السيد بنوديز الحضرورية وعندما جاء وقت الاندماج اضطر المسيرين لتقديم النتائج الحقيقية وتمويل الديون المتعلقة والمشكوك فيها الشيء الذي أدى لسقوط سعر السهم إلى أقل من قيمته الأسهمية وهو شيء غير مقبول قانونا ورابعا التلاعب في فائض عملية رفع رأسمال الشركة لفائدة شركات فرعية كاسية للأغلبية، التي عينت المسيرين وينتمون إليها، وتلك الأخطاء مفصلة في الخبرة المذكورة ورغم ذلك لم تقل المحكمة كلمتها فيها وتركت للخبراء صلاحية القول هل الأفعال المنسوبة للمسيرين تشكل أخطاء في التسيير أم لا ويكون الحكم التمهيدي قد خرق الفصل 59 ق.م.م، وسايره في ذلك القرار المطعون فيه كما أن الطاعن أثبت أن الديون المتعلقة والمشكوك فيها والعائدة لسنوات 93 - 94 - 95 لم يتم تمويلها كما جاء في خبرة السيد بنوديز وفي تقارير المجالس الإدارية السابقة على كل جمعية عمومية سنوية، ومع ذلك لم تعتبر المحكمة لا ابتدائيا ولا استئنافية تلك الأخطاء وفي ذلك خرق للقانون، إذ أن الفصل 7 من ظهير 31/12/1986 المنظم للضريبة على

الشركات نص على أن « التموين يتم لمواجهة تآكل ونقصان أصول الشركة أو من أجل تحملات أو خسارات في طور التحقق وأن هناك احتمالا لتحقيقها »، ومادام قد ثبت أن مسيري الشركة لم يمونا ديونا مشكوكا فيها خلال سنوات 93 و94 و95 إلى أن جاءت سنة 1996 حيث انتقلت الديون الممونة في حدود 50 مليون درهم إلى 194 مليون درهم أي بارتفاع بنسبة حوالي 400% وفي ذلك خرق لقواعد التموين كما حددتها قواعد الضريبة على الشركات كذلك فإن القرار اعتمد فيما قضى به من تأييد الحكم الابتدائي على أنه « تبين أن الخبيرين قاما بتحليل الميزانية للبنك، وتبين من خلال التقرير انعدام أنه الخطأ الموجب للمسؤولية، إذ أن تسيير البنك تسييرا عاديا يجعل عنصر الخطأ من جانب المسيرين منعما » وأضاف « انعدام أي ضرر لاحق بالطاعن الذي احتفظ بأسهمه رغم تدني قيمتها لم يتكبد أية خسائر » ومقارنة ذلك التعليل بالأخطاء المعتمدة من طرفه والمنسوبة للمسيرين والتي أتى بالدليل عليها يؤكد أن القرار المطعون فيه لم يجب عن ذلك ولم يرد على دفوع الطاعنة واكتفى بالقول « أن تسيير البنك كان عاديا وأن الطاعن احتفظ بأسهمه، وأن خبرة السيد بنوديز الوقائع المستخلصة من تقارير المجلس الإداري والجمعيات العمومية تؤكد وجود أخطاء، كان على القرار الجواب عليها وتبرير وتعليل سبب استبعادها وعدد اعتبارها كأخطاء في التسيير، وذلك يكون معه القرار مبنيا على حيثيات ناقصة وخاطئة وناقص التعليل الموازي لانعدامه، كما أن نقصان التعليل يتجلى بوضوح في النقطة الأساسية للخطأ في التسيير والمتعلقة بعدم تموين الديون المشكوك فيها منذ سنة 1993 إلى 1995 والتي اكتفى القرار بالقول بشأنها « أن الخيرة أفادت أن المؤمن بالنسبة للديون المشكوك للمحكمة ما يدعيه الطاعن من تضليل للمساهمين عن طريق إعطائهم نتيجة مغلوطة أو توزيع أرباح صورية إذ لو كان الأمر كذلك لأبانت الخبرة أن هناك سوء ومغالطة في التسيير وهو الأمر غير الثابت » وهو تعليل يتسم بنقصان واضح لعدم رده على دفوعه وعدم اعتبارها، ولم يبين ما هي القواعد القانونية التي اعتمدها القرار للقول بأن الديون المشكوك فيها قد خصصت رغم أن الطاعن أثبت أن الديون المشكوك فيها لم يتم تموينها في حينها أي عند نهاية كل سنة طبقا للقانون، وأن المسيرين ضللوا المساهمين عندما قدموا نتائج لم تعتبر الديون المشكوك فيها، وقاموا على أساس هذه النتائج بدفع الطاعن لمسايرة رفع رأسمال الشركة، إضافة إلى أنه نسب للمسيرين خطأ آخر لم يتطرق له القرار، ويتعلق الأمر بالتلاعب في عملية رفع رأسمال الشركة، غدا أدلى ببيانات وأرقام وحجج صادرة عن المسيرين حسب تقرير المجلس الإداري وتقرير مراقبة الحسابات وهي وقائع وحجج قانونية كان على القرار قول كلمته فيها قبل ردها، وأن قراءة الجدول المستخلص من تقرير الخبيرين قطبي وعكاشة في الصفحتين 19 و20 تظهر الاختلال الحاصل بين سنوات 93 و95 والنتائج التي ظهرت في سنة 1996 بمناسبة الاندماج الذي استلزم تقديم النتائج الحقيقية ودرجة الاختلاف والاختلال تؤكد ما استنتجه القرار أولا لأن تمويل الديون المشكوك فيها تراوح خلال سنوات من 93 إلى 96 ما بين 56 و65 مليون درهم ليصل في شتنبير 1996 لمبلغ يناهز أربع أضعاف الديون المشكوك فيها بحيث وصل إلى 194.449.289,00 درهما، وذلك أدى إلى خسارة تصل إلى 143.073.862,00 درهما وقد أكد مراقب الحسابات بمناسبة تقريره للجمعية العمومية العلاقة بين الخسارة وبين تمويل الديون المشكوك فيها، وثانيا لأن عائدات الاستغلال بقيت مستقرة خلال سنوات 93 و96 ما بين مبلغ 243 مليون درهم ومبلغ 286 مليون درهم، إذ سجلت أرباحا سنة 93 بقيمة 2.069.662,00 درهم لتسجل بعد ذلك خسارات متتالية ابتداء من سنة 94.

وأنه إذا تم مقارنة ذلك بعمليات رفع رأسمال الشركة التي تمت خلال سنوات 93 إلى 95 فإنه من الأكيد أن تلك العملية والحسابات التي أسست عليها ودفعت إليها كانت مغلوطة وقد أعطت خبرة السيد بنوديز القضائية والحضورية نظرة على الإخلالات التي ارتكبتها المسيرين دون أن ترد المحكمة على بياناته ودفوعه وتعتبرها، وتبنت منطق الخبيرين، القائم على أن الطاعن لم يتضرر بدليل احتفاظه بأسهمه رغم تدني قيمتها ولم يتكبد أية خسارة، في حين انخفضت أسهمه لدرجة تقل عن النسبة الأسهمية بفعل الاندماج، الذي ألزم المساهمين بإظهار النتائج الحقيقية ومن ثمة انطلقت مسؤولية المسيرين، وإذا كان من حق المحكمة عدم اعتبار البيانات والخبرة والأخطاء التي يتمسك بها الطالب فليس من حقها عدم الإجابة عليها أو الإجابة بحيثيات ناقصة ودون التطرق لبعضها مما تكون معه قرارها مشوبا بنقصان وعيب التعليل المعبرين في حكم انعدامه، يعرضه للنقض.

لكن، حيث لئن كانت المادة 352 من قانون شركات المساهمة رقم 95/17 جعلت فقرتها الأولى المتصرفين وأعضاء مجلس الإدارة أو مجلس الرقابة مسؤولين إما فرادى أو متضامنين حسب الحالة تجاه الشركة أو الأغيار عن الأخطاء التي يرتكبونها في التسيير وأن الفقرة الثالثة من نفس المادة خولت للمساهمين الذين يريدون بناء على أحكام الفقرة الأولى المذكورة مطالبة من ذكر بتعويض الضرر اللاحق بهم شخصيا من جراء الأعمال نفسها توكيل شخص أو عدة أشخاص لمباشرة حقوقهم باسمهم أمام المحكمة فإن العبرة حسب مفهوم

تلك الفقرة فيما يخص دعاوى رجوع المساهمين على المسيرين المتصرفين عن الأخطاء في التسيير المنسوبة لهم هو حصول ضرر شخصي لهم من جراء ذلك وأن يكون ذلك الضرر قائما بتاريخ رفع الدعوى ويستمر إلى حين بت المحكمة في النزاع، والثابت أن محكمة الدرجة الأولى، وبناء على ما تمسك به الطاعن حول ارتكاب المسيرين أخطاء في التسيير وإخلالات وحول كون خبرة السيد بنوديز تثبت وجود تلك الإخلالات قضت في إطار السلطة المخولة لها كمحكمة موضوع بإجراء خبرة حسابية للتأكد من الأخطاء في التسيير المنسوبة للمسيرين في السنوات من 93 إلى 96 أخذاً في عين الاعتبار حركة السوق المالية عهدت بها للخبيرين عبد الرحيم قطبي وأحمد عكاشة وصادفت بمقتضى حكمها القطعي عليها وأن المحكمة مصدررة القرار المطعون فيه بتأييدها للحكمين التمهيدي والقطعي وتعليقها له « بأن الخبرة أسفرت عن انعدام أي ضرر لاحق بالطاعن الذي احتفظ بأسهمه رغم قيمتها فلم يتكبد أية خسائر خلال الفترة التي عرفت فيها أسهم بنك أو نيبان تقلبات في البورصة » تكون قد اعتمدت ما خلص إليه الخبيران في تقريرهما الفني من أن الطاعن وفي أوائل سنة 97 وقبل إدماج بنك أونيبان ببنك الوفاء استعادت الأسهم التي يملكها قيمتها إذ ارتفعت قيمتها الإجمالية من 13.845.509,00 درهم بتاريخ 10/10/1994 إلى 14.823.144,00 درهم بتاريخ 01/04/97 وأن الطاعن لم يحصل له ضرر خلال الفترة التي عرفت تقلبات في البورصة آخذة في ذلك بعين الاعتبار الجانب الفني في الخبرة، كما اعتبرت في إطار بتها في الجانب القانوني كون الطاعن لم يثبت وجود ذلك الضرر واستمراره إلى حين بت المحكمة في النزاع حسب المستفاد من المادة 352 م.ش.م. ورتبت عن ذلك عن صواب تأييدها للحكم الابتدائي القاضي برفض الطلب، مستبعدة ضمناً ما تمسك به الطاعن حول الأخطاء في التسيير المنسوبة للمسيرين موضوع تقرير خبرة السيد بنوديز أو ما ينسبه لهم من أخطاء حسب تقارير المجلس الإداري وتقرير مراقب الحسابات، ولا يضير قرارها عدم الإشارة للمادة 352 المذكورة مادامت قد طبقتها وما ورد بالقرار حول أنه تبين لها من خلال التقرير انعدام الخطأ الموجب للمسؤولية إذ أن تسيير البنك تسييراً عادياً يجعل عنصر الخطأ من جانب المسيرين منعدم وأن الخبرة أفادت أن المؤمن بالنسبة للديون المشكوك فيها خصصت طبقاً للقوانين الجاري بها العمل في الميدان البنكي ولم يثبت للمحكمة ما يدعيه الطاعن من تضليل للمساهمين عن طريق إعطائهم نتيجة مغلوطة أو توزيع أرباح صورية غذ لو كان الأمر كذلك لأبانت الخبرة أن هناك سوء ومغالطة في التسيير وهو الأمر غير الثابت - وأنه تبين للمحكمة من خلال التقرير انعدام الخطأ الموجب للمسؤولية إذ أن تسيير البنك تسييراً عادياً يجعل عنصر الخطأ من جانب المسيرين منعدم فهو من قبيل التزايد الذي لا أثر له على سلامة القرار ولم يعد معه مجال لمناقشة ما ينعاه الطاعن حول ترك المحكمة للخبراء مسؤولية البت في الخطأ المنسوب للمسيرين ويكون القرار غير خارق للمقتضى المحتج بخرقه ومعللاً تعليلاً كافياً والوسيلة والفرع والوجه على غير أساس.

في شأن الوجهين الأول والثالث من الفرع الثاني من الوسيلة،

حيث ينعى الطاعن على القرار خرق قواعد الاحتراس والتموين بخرق الفصل 28 من ظهير 6 يونيو 1993 والقانون رقم 88/9 المتعلق بالقواعد المحاسبية المفروضة على التجار، بدعوى أن الفصل 28 من ظهير 06/07/1993 المعتبر بمثابة قانون يتعلق بنشاط مؤسسات الائتمان ينص على أنه « يجب على مؤسسات الائتمان للمحافظة بوجه خاص على سيولتها وملاءمة ذمتها أن تتقيد بقواعد الحيطة المتمثلة في مراعاة وجود نسب ملائمة سيما بين عناصر الأصول ومجموع أو بعض عناصر الخصوم والالتزامات بتوقيع وبين الأموال الذاتية ومجموع أو بعض عناصر الأصول أو الخصوم أو الالتزامات بتوقيع وبين الأموال الذاتية ومبلغ المخاطر المتعرض لها بالنسبة إلى مستفيد واحد أو مجموعة من المستفيدين تجمع بينهم روابط قانونية أو مالية تجعل منهم مجموعة ذات مصالح مشتركة وبين مجموع أو بعض أصناف الموجودات والالتزامات بعملات أجنبية » وأن قواعد الاحتراس أساسية والتزم الفصل المذكور احترامها وجعل من اختصاص بنك المغرب مراقبتها بشأن هذه القواعد وفقاً للفصل 45 من نفس القانون وقد أكد بنك المغرب قواعد ترتيب الديون المتعلقة في الدورية عدد 93/6/2 المؤرخة في 14/05/1993 إضافة إلى أن ظهير 25/12/1992 المعتبر بمثابة قانون يحدد وينظم القواعد المحاسبية المفروضة على التجار، وشركة أو بيان شركة تجارية وكان على المسيرين احترام وعدم خرق القواعد المحاسبية غذ أن ظهير 25/12/1992 ينص في فصله الخامس على « أن قيمة عناصر الأصول والخصوم للمقابلة يتعين جردها على الأقل مرة كل سنة مالية عند متمها »، كما ينص الفصل 7 على أن مدة السنة المالية هي 12 شهراً، كما أكد الفصل 11 على أن القوائم التركيبية يجب أن تعطي صورة واضحة وصادقة لعناصر الأصول والخصوم وكذا الوضعية المالية للشركة وهذا ينتفي بالنسبة للأرقام التي اعتمدها الخبيران قطبي وعكاشة خاصة بالنظر لخلاصة الخبر بنوديز.

لكن حيث تضمن الوجيهان من الفرع الثاني من الوسيلة قواعد قانونية وواقع وما ينعاها الطاعن على الخبرة دون بيان مكنم النعي على القرار المطعون فيه بخصوص ذلك فيكونا غير مقبولين.

لهذه الأسباب

قضى المجلس الأعلى برفض الطلب، وبتحميل الطالب الصائر.

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السيدة الباتول الناصري رئيسا والمستشارين السادة زبيدة تكلانتي مقررا وعبد الرحمان المصباحي والطاهرة سليم وعبد السلام الوهابي وفاطمة بنسي أعضاء وبمحضر المحامي العام السيد السعيد السعداوي وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فتحة موجب.

## Version française de la décision

Arrêt n° 749, en date du 04/07/2007, dossier commercial n° 1513/2003

Au nom de Sa Majesté le Roi

La Cour suprême,

Après avoir délibéré conformément à la loi,

Attendu qu'il ressort des pièces du dossier et de l'arrêt attaqué rendu par la cour d'appel de Casablanca en date du 19/05/2003, dans le dossier n° 419/01, que Monsieur Toufik H. a introduit, en date du 10/12/1996, une requête auprès du tribunal de première instance d'Anfa, dans laquelle il expose être actionnaire de la société Union Bancaire Espagnole, détenant une participation supérieure à son capital, soit 88 233 actions, selon un certificat de souscription. Il indique avoir adressé, par courrier daté du 20/06/1996, une demande au président du conseil d'administration, dénommé « Mass », pour obtenir des informations sur plusieurs points relatifs à la gestion de la banque, sans recevoir de réponse. En conséquence, il a adressé un second courrier, daté du 23/06/1996, à Monsieur Mass, également administrateur délégué de la banque B.B.F. Espagnole, actionnaire majoritaire d'Uniban, et a reçu une réponse en date du 22/07/1996 indiquant que son courrier avait été transmis à Monsieur Mass pour répondre à ses interrogations.

Après un an et demi sans obtenir les informations demandées concernant le capital et la valeur de sa participation, Monsieur Toufik H. soutient que les dirigeants de la société sont tenus d'informer les associés, en leur qualité de mandataires chargés de la gestion des fonds communs. Il constate que le capital investi dans la banque a perdu de sa valeur depuis que la gestion a été confiée au groupe B.B.F. et que, depuis 1994, la société a connu une mauvaise gestion, n'a réalisé aucun bénéfice, et a vu la valeur de ses actions diminuer de moitié, avec des pertes s'élevant à 44 014 millions de dirhams en 1994 et 27 201 millions de dirhams en 1995. Il demande ainsi de déclarer la responsabilité solidaire des défendeurs pour les mauvais résultats de la banque Uniban et, à titre préalable, d'ordonner une expertise pour évaluer les pertes subies par sa participation et les bénéfices manqués pour les années 1993, 1994, 1995 et 1996.

Le tribunal a rendu un jugement préalable constatant la renonciation du demandeur à son action à l'encontre de Messieurs Abdelkhaleq Tarris, Mansour Njaai et Abdelkader Zerrini, ordonnant une expertise comptable, puis a rejeté la demande. Après appel du demandeur contre les jugements préalable et définitif, la cour d'appel a rendu un arrêt confirmant les jugements rendus en première instance, arrêt

qui fait l'objet du présent pourvoi.

Concernant le deuxième moyen, le premier sous-moyen du premier moyen et le deuxième grief du deuxième sous-moyen du premier moyen :

Attendu que le requérant reproche à l'arrêt d'avoir violé la loi interne en méconnaissant les dispositions de l'article 59 du Code de procédure civile (CPC), de l'article 7 de la loi régissant l'impôt sur les sociétés, et d'avoir entaché son raisonnement d'un défaut de motivation équivalant à une absence de motivation. Il soutient avoir contesté le jugement préalable lors de l'appel du jugement définitif, conformément à l'article 140 du CPC, mais que l'arrêt n'a pas répondu à son appel ni aux moyens invoqués, ce qui conduit à entériner le jugement de première instance et constitue une violation de la loi.

Il reproche au jugement préalable d'avoir délégué aux experts la tâche de déterminer si les dirigeants ont commis des erreurs de gestion et si ces erreurs ont causé un préjudice, alors que, si le tribunal peut confier aux experts l'évaluation du préjudice, il lui appartient exclusivement de se prononcer sur les erreurs imputées aux dirigeants, celles-ci étant liées à des dispositions légales régissant la gestion des sociétés. La cour, selon lui, doit statuer sur ces erreurs pour établir la responsabilité des dirigeants.

Le requérant soutient que l'arrêt n'a pas répondu à ses moyens, notamment sur le plan juridique, où les experts se sont prononcés, et que la cour d'appel s'est contentée de considérer que l'expertise était complète sur le plan technique et que les experts ont conclu à l'absence d'erreur engageant la responsabilité. Or, la question de l'existence d'une erreur est une question juridique relevant de la compétence exclusive du tribunal. Il reproche également au jugement préalable d'avoir laissé aux experts la responsabilité de déterminer si les dépenses ont affecté le fonctionnement général de la société et constitué une violation des règles normales de gestion d'un établissement bancaire, ainsi que de préciser la nature de cette violation.

Il affirme avoir apporté la preuve des manquements, des erreurs de gestion et des violations de la loi régissant les établissements bancaires et le droit des sociétés anonymes par les dirigeants, et avoir demandé au tribunal de se prononcer sur ces arguments, en ordonnant, si nécessaire, aux experts de vérifier leurs aspects factuels et techniques. Il soutient que le fait pour les juridictions de première et deuxième instances d'avoir délégué aux experts l'examen des erreurs commises par les dirigeants constitue une question juridique excédant le cadre de leurs missions.

Ces erreurs concernent :

1. Le non-respect des règles comptables exigeant l'indépendance de chaque exercice financier, conformément au dahir du 25/12/1992 relatif aux règles comptables des commerçants, ce qui a conduit à l'accumulation de créances douteuses non prises en compte ni provisionnées à la clôture de chaque exercice, entraînant la présentation de comptes erronés, la tromperie des actionnaires, la distribution de dividendes fictifs et l'incitation à souscrire à des augmentations de capital.
2. Le non-respect des règles de prudence imposées par la législation bancaire, notamment le dahir du 06/07/1993 relatif à l'activité des établissements de crédit et les circulaires de Bank Al-Maghrib, les dirigeants n'ayant pas provisionné les créances douteuses, comme l'a établi l'expertise judiciaire réalisée par Monsieur Benodiz.
3. La présentation de résultats erronés et la distribution de dividendes fictifs, le conseil d'administration ayant, dès 1992, proposé des distributions de dividendes sur la base de comptabilités trompeuses, comme confirmé par l'expertise de Monsieur Benodiz. Lors de la fusion, les dirigeants ont été contraints de présenter les résultats réels et de provisionner les créances douteuses, ce qui a entraîné une chute du cours de l'action en deçà de sa valeur nominale, ce qui est juridiquement inacceptable.
4. La manipulation du surplus provenant de l'augmentation de capital au profit de filiales majoritaires, qui ont désigné les dirigeants et auxquelles ils sont affiliés, ces erreurs étant détaillées dans l'expertise susmentionnée.

Malgré cela, le tribunal n'a pas statué sur ces points et a laissé aux experts le soin de déterminer si les actes reprochés aux dirigeants constituaient des erreurs de gestion, ce qui constitue une violation de

l'article 59 du CPC, entérinée par l'arrêt attaqué.

Le requérant soutient également avoir prouvé, par l'expertise de Monsieur Benodiz et les rapports des conseils d'administration précédant chaque assemblée générale annuelle, que les créances douteuses des années 1993, 1994 et 1995 n'ont pas été provisionnées. Les juridictions de première et deuxième instances n'ont pas pris en compte ces erreurs, ce qui constitue une violation de la loi, notamment de l'article 7 du dahir du 31/12/1986 relatif à l'impôt sur les sociétés, qui dispose que « les provisions sont constituées pour faire face à la dépréciation ou à la perte de valeur des actifs de l'entreprise ou pour des charges ou pertes en cours de réalisation et dont la survenance est probable ».

Il est établi que les dirigeants n'ont pas provisionné les créances douteuses au cours des années 1993, 1994 et 1995, et ce n'est qu'en 1996 que les provisions sont passées d'environ 50 millions de dirhams à 194 millions de dirhams, soit une augmentation d'environ 400 %, en violation des règles de provisionnement prévues par la législation fiscale.

L'arrêt, en confirmant le jugement de première instance, s'est fondé sur le fait que les experts ont analysé le bilan de la banque et conclu à l'absence d'erreur engageant la responsabilité, estimant que la gestion de la banque était conforme aux pratiques habituelles, rendant l'élément de l'erreur inexistant. Il a ajouté qu'aucun préjudice n'a été subi par le requérant, qui a conservé ses actions malgré leur dépréciation, sans subir de pertes. Comparé aux erreurs invoquées par le requérant et prouvées, ce raisonnement montre que l'arrêt n'a pas répondu à ses moyens, se contentant d'affirmer que la gestion était ordinaire et que le requérant a conservé ses actions.

L'expertise de Monsieur Benodiz, les rapports du conseil d'administration et des assemblées générales confirment l'existence d'erreurs, sur lesquelles l'arrêt aurait dû se prononcer en justifiant leur exclusion comme erreurs de gestion. L'arrêt est ainsi entaché d'un défaut de motivation équivalant à une absence de motivation, notamment sur la question centrale de l'absence de provisionnement des créances douteuses de 1993 à 1995. L'arrêt s'est limité à indiquer que l'expertise a conclu que les provisions pour créances douteuses ont été constituées conformément à la loi, sans répondre aux moyens du requérant ni préciser les règles juridiques sur lesquelles il s'appuie pour affirmer que ces créances ont été provisionnées, alors que le requérant a prouvé qu'elles ne l'ont pas été à la clôture de chaque exercice, entraînant une tromperie des actionnaires par la présentation de résultats erronés, incitant à souscrire à l'augmentation de capital.

Enfin, le requérant reproche à l'arrêt de ne pas avoir abordé l'erreur relative à la manipulation de l'augmentation de capital, étayée par des données et arguments tirés des rapports du conseil d'administration et du commissaire aux comptes, faits juridiques sur lesquels l'arrêt aurait dû statuer avant de les écarter.

Mais attendu que, si l'article 352 de la loi n° 17/95 relative aux sociétés anonymes rend les administrateurs et les membres du conseil d'administration ou du conseil de surveillance responsables, individuellement ou solidairement selon le cas, envers la société ou les tiers des erreurs commises dans leur gestion, et si le troisième alinéa de cet article permet aux actionnaires souhaitant invoquer ces dispositions pour obtenir réparation du préjudice personnel subi du fait de ces actes de déléguer à une ou plusieurs personnes l'exercice de leurs droits en justice, il ressort de cet article que, pour les actions en responsabilité des actionnaires contre les dirigeants pour des erreurs de gestion, il faut établir un préjudice personnel subi du fait de ces erreurs, préjudice qui doit exister au moment de l'introduction de l'action et persister jusqu'au prononcé de la décision judiciaire.

Il est constant que le tribunal de première instance, sur la base des allégations du requérant concernant les erreurs de gestion et les manquements des dirigeants, ainsi que de l'expertise de Monsieur Benodiz établissant ces manquements, a ordonné, dans le cadre de son pouvoir d'appréciation en tant que juridiction de fond, une expertise comptable pour vérifier les erreurs de gestion reprochées aux dirigeants pour les années 1993 à 1996, en tenant compte des fluctuations du marché financier. Cette expertise a été confiée aux experts Abdelrahim Qotbi et Ahmed Akacha, et le tribunal a statué sur la base de leurs conclusions dans son jugement définitif.

La cour d'appel, en confirmant les jugements préalable et définitif, a motivé sa décision en indiquant que

« l'expertise a conclu à l'absence de préjudice subi par le requérant, qui a conservé ses actions malgré leur dépréciation, sans subir de pertes durant la période où les actions de la banque Uniban ont connu des fluctuations en bourse ». Elle s'est appuyée sur les conclusions techniques des experts, selon lesquelles, au début de 1997, avant la fusion de la banque Uniban avec la banque Wafa, les actions détenues par le requérant avaient retrouvé leur valeur, passant de 13 845 509 dirhams au 10/10/1994 à 14 823 144 dirhams au 01/04/1997, et qu'aucun préjudice n'a été subi durant la période de fluctuations boursières.

La cour a également considéré, sur le plan juridique, que le requérant n'a pas prouvé l'existence ni la persistance d'un préjudice jusqu'au prononcé de la décision, conformément à l'article 352 de la loi sur les sociétés anonymes, et a, à juste titre, confirmé le jugement de première instance rejetant la demande, excluant implicitement les allégations du requérant relatives aux erreurs de gestion tirées du rapport de l'expertise de Monsieur Benodiz ou des rapports du conseil d'administration et du commissaire aux comptes.

Le fait que l'arrêt n'ait pas mentionné expressément l'article 352 n'affecte pas sa validité, dès lors qu'il en a appliqué les dispositions. Les motifs de l'arrêt, selon lesquels il ressort du rapport d'expertise l'absence d'erreur engageant la responsabilité, la gestion de la banque ayant été ordinaire, et l'absence de preuve d'une tromperie des actionnaires par la présentation de résultats erronés ou la distribution de dividendes fictifs, constituent un complément de motivation sans incidence sur la régularité de l'arrêt.

Il n'y a donc pas lieu d'examiner les reproches du requérant concernant la délégation aux experts de la responsabilité de se prononcer sur les erreurs imputées aux dirigeants. L'arrêt n'a pas violé les dispositions invoquées, est suffisamment motivé, et le moyen, le sous-moyen et le grief sont dépourvus de fondement.

Concernant les premier et troisième griefs du deuxième sous-moyen du premier moyen :

Attendu que le requérant reproche à l'arrêt d'avoir violé les règles de prudence et de provisionnement, en méconnaissant l'article 28 du dahir du 06/07/1993 relatif à l'activité des établissements de crédit et la loi n° 9/88 relative aux règles comptables imposées aux commerçants. Il soutient que l'article 28 du dahir du 06/07/1993 impose aux établissements de crédit de respecter des règles de prudence, notamment en maintenant des ratios appropriés entre les éléments d'actif, les passifs, les engagements hors bilan, les fonds propres et les risques encourus. Ces règles, contrôlées par Bank Al-Maghrib conformément à l'article 45 du même texte et précisées par la circulaire n° 93/6/2 du 14/05/1993, ont été méconnues par les dirigeants.

Il invoque également le dahir du 25/12/1992 relatif aux règles comptables des commerçants, dont l'article 5 impose un inventaire annuel des éléments d'actif et de passif à la clôture de l'exercice, l'article 7 fixe la durée de l'exercice à 12 mois, et l'article 11 exige que les états de synthèse donnent une image claire et fidèle des actifs, des passifs et de la situation financière de l'entreprise, ce qui n'est pas le cas des chiffres retenus par les experts Qotbi et Akacha, au regard des conclusions de l'expert Benodiz.

Mais attendu que ces griefs, qui invoquent des règles juridiques et factuelles et critiquent l'expertise sans préciser en quoi l'arrêt attaqué serait fautif à cet égard, sont irrecevables.

Par ces motifs,

La Cour suprême rejette le pourvoi et condamne le requérant aux dépens.

Ainsi rendu et prononcé en audience publique à la date susmentionnée, dans la salle des audiences ordinaires de la Cour suprême à Rabat, par la formation judiciaire composée de Madame Batoul Nasseri, présidente, et des conseillers Mesdames Zoubida Teklanti, rapporteure, Messieurs Abdelrahman El-Mesbahi, Tahra Slim, Abdelssalam El-Wahabi et Madame Fatima Bensi, membres, en présence du procureur général Monsieur Saïd Essadaoui et avec l'assistance de la greffière Madame Fatiha Moujeb.